

تطرف الخطاب السياسي كأحد معوقات السلام الاجتماعي

أ.د. مهدي محمد القصاص

مصر- بورسعيد - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

المستخلص

مقدمة الدراسة:

يعاني المجتمع العربي في الفترة الأخيرة من ما صاحب ثورات الربيع العربي من خطابات سياسية متطرفة أوجدت العنف والتعصب والصراع، مما أوقد الصراعات وهىئ مناخ من التطرف والتعصب والعنف المتبادل.

مشكلة الدراسة:

تحديد مظاهر التطرف في الخطاب السياسي والعوامل التي تؤدي إليه، ومحاولة الوصول إلى توصيات للحد منه، بما يجعل البيئة مواتية لنمو ونهوض المجتمعات العربية.

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية حيث تهدف إلى وصف الخطاب السياسي المتطرف وأسبابه والنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها.

أهم نتائج الدراسة:

- لا يتورع السياسيون عن استغلال واستخدام الدين ورجالة في تحقيق مآربهم السياسية.
- يوظف السياسيون حاجة أفراد المناطق الفقيرة والمحرومة لتبرير خطاباتهم المتطرفة وحشد الأنصار للوصول لمآربهم الشخصية.

أهم توصيات الدراسة

- وضع أطر ومحددات للخطاب السياسي تحافظ على المجتمع، وتعمل على تماسكه.
- الاهتمام بدور الأسرة ودعمها فهي خط الدفاع الأول ببيتها قيم المحبة والتسامح والأخاء.

- الاهتمام بالأعلام ومؤسساته فهو الرقيب والمحافظ على لحة الشعب ومواجهاً للخطاب السياسي المتطرف.

الكلمات المفتاحية: تطرف - تعصب - ارهاب - عنف - خطاب سياسي - سلام اجتماعي.

Political Discourse As an obstacles to Social Peace

Prof. Dr. Mahdy Mohammad El-Kassas

Professor And Head of Sociology Department

Mansoura University-Faculty of Arts

Dean of the Higher Institute of Social Service-Bour Saeed

Mahdy616@hotmail.com

Abstract

The Arab community has been suffering from extreme political

rhetoric in recent years, creating violence, intolerance and conflict, which has fueled conflicts and created an atmosphere of extremism, intolerance and mutual violence.

The study aims to identify the manifestations of extremism in the political discourse and the factors that lead to it, and try to reach recommendations to reduce it, making the environment conducive to the growth and advancement of Arab societies.

This study is a descriptive study aimed at describing the extremist political discourse, its causes and the results it can lead to.

Main Findings of the Study are:

-Politicians do not hesitate to exploit and use religion and manhood to achieve their political goals.

-Politicians employ the need of poor and deprived people to justify their extremist rhetoric and mobilize supporters to reach their personal ends.

The main recommendations of the study:

-Putting frameworks and determinants of political discourse to preserve society and work on its cohesion.

-Attention to the role and support of the family is the first line of defense broadcast by the values of love, tolerance and fraternity.

-Attention to the media and its institutions is the watchdog and guardian of the flesh of the people and facing the extremist political discourse.

Recommendations of the Study are :

- Setting up frames and limiters for the political discourse to protect society and its coherence.

- Paying attention to the role of the family and supporting it as the first line of defense and the source of the values of love, forgiveness, and brotherhood.

- Paying attention to media institutions as the watcher and preserver of the unity of the people and the counter to the extremist political discourse

. Key words: Extremism - terrorism - violence - political discourse - social peace.

أولاً: موضوع الدراسة:

يؤثر القادة السياسيون في مجتمعاتهم على نطاق واسع بالمقارنة بأي فرد أو قائد يعمل في أي مجال، حيث أنهم يتصلون بخطاباتهم مع قطاعات عريضة بالمجتمع، كما أنهم يوظفون

كافة الامكانيات للتأثير على الجماهير، فنجد أنهم يوظفون الحقائق ومخرجات العلم والدين والتاريخ والموروثات الثقافية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، فيظهر التعصب والمغالاة ليجتذب المزيد من المؤيدين، ولا يتورعون عن استخدام أي أساليب لتحقيق أهدافهم في القيادة والسيطرة.

فإن أخطر أنواع التطرف هو تطرف الخطاب السياسي حيث يولد العنف والإرهاب وأخطرهم العنف السياسي المسلح، فالتطرف يبدأ بفكرة رفض الآخر وباعتقاد الأفضلية أو التفوق الذاتي والإحساس بالإستعلاء، أو العكس الشعور بالنبذ والعداء والحقوق المهضومة مما يجعل أصحابه يبحثون عن أنصار.

ويظهر على مدى التاريخ ما عانت منه المجتمعات البشرية من جراء تطرف الخطاب السياسي، فكانت أشد صور انتهاك حقوق الانسان في الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة بل الإرهاب والابادة الجماعية، ومثال على ذلك ما قام به هتلر وحروبه النازية والتي أسست على خطابه السياسي المتطرف، والذي استخدم فيه كل مفردات التعالي والغلو واحتقار الآخر، بل الكراهية والتطرف والدعوة للسيطرة والسيادة، وكان كل ذلك سبباً لما آلت إليه أوروبا بل والعالم كله جراء هذا الصراع، حتى إن ألمانيا ذاتها قد دُمرت كل مقوماتها نتيجة الاذعان والموافقة على مفردات خطاب زعيمها آنذاك.

وفي العصر الحديث نجد أن التاريخ يعيد نفسه بمعطيات مختلفة تفرز نفس النتائج، فقد زادت وتيرة جرائم الكراهية والعنصرية ضدّ المسلمين مؤخراً، في ظلّ تنامي الخطاب السياسي المتطرف الذي يطلقه مسؤولون وسياسيون غربيون معادون للمسلمين، كما أن موجة الإسلاموفوبيا التي اجتاحت أوروبا وتزامنت مع صعود الاتجاهات اليمينية المتطرفة التي تضاعفت شعبيتها بسبب موجة اللجوء إلى أوروبا من أهم أسباب ارتفاع نسبة الجرائم ضدّ المسلمين. أما في أمريكا فقد تصاعدت جرائم الكراهية وازدادت المشاعر المعادية للمسلمين بدافع من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي تبنى خلال حملته الانتخابية خطاب متطرف ينتهج سياسة عنصرية تعتمد على الكراهية سواء للمسلمين أو المهاجرين من أصول لاتينية.^(١) ومن مظاهر التطرف في الخطاب السياسي توظيف الخطاب الديني واستغلاله (وخاصة في دول العالم الثالث) لما لتأثير العامل الديني على أغلب الأفراد المتصفون بأمتهم وقلة ثقافتهم، فالخطاب الديني في كل تاريخ الصراعات هو وسيلة السياسي، حيث أن السياسي ينتج الجماعات الدينية ويغذي الثقافة الأحادية، مصدر كل تطرف وإرهاب، فهو خطاب للتعبئة والتحريض الطائفي والمذهبي وعدم القبول بالآخر، لامتلاك الحق المطلق والصواب الكامل مقابل ضلال الآخر وخطأ ما لديه، هذا ومن جانب آخر نجد أن القمع السياسي ينتج التطرف الديني وغير الديني ما دام الفكر السياسي المتطرف يتحكم بمفهوم الدولة وينتج كل المتناقضات والعصبية الدينية والمذهبية والقبلية، هذا وإن لم يحدث تغير جذري في الخطاب السياسي ونظرته لمفهوم الدولة وادارتها فسيستمر الصراع الذي يمكن أن يفكك المجتمعات ويحلها.^(٢)

وعند رصد دور الدين وتوظيفه في الخطاب السياسي من قبل أطراف الصراع يظهر دوره واضحاً في التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وأداة لتبرير الخطاب السياسي واستخدامه كأداة للتغيير بشكل عنيف، وهو عنف متبادل، وعند خروجه عن إطاره الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، يتحول الى كارثة حقيقية.^(٣)

فغالباً ما يتدخل رجال السياسة ويستخدمون نفوذهم في المؤسسات الدينية لتتخرط في التأييد والدفاع عن خطاباتهم السياسية، ومن ثم تسييس الخطاب الديني بطريقة تخدم مصالحهم. كما أن توظيف حاجة أفراد المناطق الفقيرة والمحرومة يدفع بهم إلى الانخراط في ساحات التطرف والارهاب التي يستثمرها السياسيون.^(٤) ولاختلاف المصالح بين القوى السياسية يستغل الاختلاف بين المذاهب، ويغذى الصراع الفئوي والطائفي وسيظل مستمرا مالم تسن قوانين وتشريعات تجرمه وقبل ذلك تهيئة بيئة اجتماعية لديها رصيد كاف من الثقافة المتسامحة التي توفر المناخ المناسب للحد من التطرف ومواجهة قاداته.

ونحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على ما يدور في مجتمعاتنا العربية من تطرف وصراع هز أركان النظم الاجتماعية العامة وألقى بظلاله السلبية على كافة النظم المجتمعية منها والثقافية والاقتصادية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مظاهر التطرف في الخطاب السياسي والعوامل التي تؤدي إليه، ومحاولة الوصول إلى توصيات للحد منه، ونشر مناخ التسامح والتصالح وتحقيق السلام الاجتماعي بين مختلف أطراف المجتمع بما يجعل البيئة موثية لنمو ونهوض المجتمعات العربية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

– الخطاب السياسي يحرك كثيراً من الأعمال على أرض الواقع، فالقادة السياسيون الناجحون هم من يتميزون بخطاب سياسي مؤثر يجذب الكثير من المؤيدين لذا من الأهمية تحديد سمات وخصائص الخطاب السياسي المتطرف، للتنوع بسببياته والحد من تأثيراته.

– يعد التطرف أحد المظاهر الاجتماعية التي إن انتشرت في مجتمع ما قضت عليه واوجدت الصراعات بين مكوناته، لذا من الأهمية توصيفه وخاصة السياسي منه، للتنوع به وبمدى خطورته.

– انتشار التطرف في الخطاب السياسي بالدول العربية في الآونة الأخيرة أدى لظهور صراعات تعصف بكيان النظم وتهوى بها لتصبح من الدول الفاشلة لا تقدر على حماية رعاياها وثرواتها، لذا كان من الضروري تناوله وتحديده للتعامل معه والحد منه.

– السلام الاجتماعي شرط من الشروط الأساسية اللازمة لتوفير مناخ ملائم لنمو المجتمعات وبناءها، فمن الأهمية تناوله بالتحديد وإظهار العوامل المؤثرة فيه وخاصة ما يمكن أن يتعرض له من جراء انتشار الخطاب السياسي المتطرف.

رابعاً: الاطار المنهجي للدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية حيث هدفت إلى وصف الخطاب السياسي المتطرف واسبابه والنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها، واعتمدنا على البيانات والكتابات التي تناولت الموضوع من وجهات نظر مختلفة سواء العربية أو الاجنبية.

خامساً: يتم عرض الدراسة من خلال العناصر التالية:

- ١- التطرف في الخطاب السياسي. ٢ - الكلفة الاجتماعية لعملية التطرف.
 - ٣- السلام الاجتماعي. ٤ - آليات تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية.
 - ٥- أساليب العلاج التي يمكن مواجهة تطرف الخطاب السياسي من خلالها.
- وفيما يلي عرض لهذه العناصر بالتفصيل:

١- التطرف في الخطاب السياسي:

من الأهمية تعريف التطرف وخاصة لارتباطه بعدد من المعاني كالانحراف والارهاب. فالتطرف عرف على أنه تجاوز حد الاعتدال والحدود المعقولة وبالتالي فهو المبالغة والافراط وعدم التوسط، والمغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية، وهو التطرف في الآراء والأعمال.^(٥) وبالتالي فإن التطرف هو انحراف عن الوسط والاعتدال، وبهذا فإن كل ميل عما هو مألوف يعد تطرفاً وانحرافاً، أما الانحراف الفكري فله مرادفات كثيرة منها التطرف والتشدد والارهاب وله جوانب كثيرة منها انحراف فكري ديني وانحراف فكري سياسي...^(٦)

ويتناقض مفهوم التسامح مع مفهوم التطرف والتعصب والذي لا يترك أي هامش للآخر لكي يعبر عن رأيه وأفكاره بكل حرية وانفتاح، وبالتالي فإن التطرف الفكري ورفض الآخر هو الأساس الأخلاقي للاستبداد سواء الفكري أو السياسي، وعامل هدم للمجتمعات.^(٧) وبالتالي يمكن تحديد تطرف الخطاب السياسي في هذه الدراسة بأنه:

خطاب يتسم بالتشدد والانحراف بالبعد عن الوسطية والاعتدال وعدم الالتزام بالقواعد الدينية والتقاليد والأعراف والنظم الاجتماعية وبالتالي يتبنى مفردات تعمل على بذر بذور الصراع والعنف ولا يأبه بالصالح العام لاعتماده على الأنانية والمصلحة الذاتية وعدم الاهتمام بالوحدة الوطنية بل ومحوها والاتجاه نحو المحاصصة والطائفية والقومية مما ينمي الاتجاه نحو الهويات العرقية والمذهبية والطائفية على أنقاض الهوية والالتحام الوطني.

ويمكن تحديد بعض مظاهر الخطاب السياسي المتطرف (والمُنحرف فكرياً) في:^(٨)

١- القدرة على التضليل والخداع.

٢- تشويه الحقائق.

٣- تيرير الغايات.

٤. التبسيط المخل.

٥- الميل إلى الخلاف والصراع.

٦- التناقض الفكري - السلوكي.

فيتسم الخطاب المتطرف بالتضليل والخداع حيث يوارى حقائق ويبدل أخرى أو يشوها بغية تحقيق أهدافه، كما يتسم بقلب المفاهيم وطمسها، وتقديم أدلة وبراهين غير كافية أو مناقضة للواقع، واستعمال الكلمات بمعان مُبهمّة غير محددة أو بمعان متقلبة ومختلفة. كما يبرر استخدام أي وسيلة متاحة في الصراع على السلطة ويستحل سفك الدماء على أنه جهاد في سبيل الله ويكفر الناس ليستحل دمائهم وأعراضهم، كما يعالج الخطاب المتطرف الأمور والأشياء بنظرة غير متوازنة، فينظر إلى توافه الأمور نظرة جدية صارمة ويرى عظام الأحداث بسطحية وتسفيه. وينزع إلى الخلاف والصدام مع الآخرين ولا يؤمن بتعدد الآراء ولا يتواصل مع الآخرين ويناقش آرائهم أو الاستفادة من خبراتهم وأفكارهم بل يكون في صراع وتسفيه لآرائهم.

كما يتجلى التناقض بين الفكر الذي ينشره وأفعال قاداته على أرض الواقع.

إن التطرف بصفة عامة يمكن أن ينبت ويزداد في بيئة تعاني من الفقر والظلم والتهميش، بل إن الإرهاب الذي كان لصيقاً بالجماعات الهامشية وبالمنبوذين اجتماعياً وبالذين رمت بهم الظروف الاقتصادية خارج مضمار الكرامة الإنسانية قد توسعت دوائره، ليصير

"تطرفاً وإرهاباً بورجوازيًا" يقوده أمراء أثرياء، ويمتلك مؤسسات وشركات ومقاولات وله استثمارات.^(٩)

والمؤسف أن كثير من الكيانات في الوطن العربي تقوم على اساس إما عرقي او قبلي أو مذهبي أو طبقي، مما كرس أسباباً للتطرف والعنف، ولدينا في المقابل نماذج رائعة لدول إسلامية حافظت على هويتها، وفي نفس الوقت نجحت في إرساء التعددية والديموقراطية وإحداث نهضة فكرية ومعرفية واقتصادية. فلا يمكن أن نتطور ونحن في داخلنا غارقون في وحل التطرف والفئوية.^(١٠)

والتطرف ظاهرة مركبة وأسبابها كثيرة تسهم في انتاجه بنسب متفاوتة، ومنها ما هو ديني أو فكري أو اجتماعي أو نفسي أو اقتصادي..... إلخ، فالاحباط السياسي الناتج عن التهميش والتصدي لبعض فئات المجتمع، وظلم السلطة المفرط وانتهاك حقوق الانسان والجهل بقواعد الدين وآدابه، والتطرف والغلو الفكري من العوامل والاسباب التي توجده وتغذيه.^(١١) حيث تبدأ مشكلة التطرف عندما ينتقل من الفكر إلى السلوك، مما يعني الخروج عن منظومة القيم والسلوكيات السائدة في كل مجتمع، وتحوله إلى سلوكيات خطيرة من الكراهية والعنف الممنهج.^(١٢) فبالطرف يتحول الاختلاف بكل بساطة الى خلاف وفجور في الخصومة والعمل على إقصاء الآخر، كما أن ضعف محتوى مناهجنا من معززات ثقافة المحبة والتسامح والإخاء يزيد الكراهية والخلاف مع الآخر، وابرار الفوارق على حساب المشتركات.

لذا يتبادر للأذهان سؤال هل يجب منع الأحزاب السياسية المتطرفة من الترشح للمناصب السياسية؟ هل حقهم في إبداء آرائهم يفوق الضرر الذي يسببونه؟ فنجد آرايان منهم المنادي بحظر الاحزاب السياسية المتطرفة لمنع خطابها أن يصل لعامة الشعب ومنها من ينادي بعدم حظرها أو حظر خطابها مستندين على الآراء التالية:^(١٣)

١- آراء من ينادون بحظر الاحزاب السياسية المتطرفة:

أ- ليس هناك حرية تعبير مطلقة، لذا يمكن تقييد الخطاب السياسي المتطرف على أساس ما يسببه من أذى، فميرر وضع معايير تقييد حرية تعبير الخطاب المتطرف هو حضه على الكراهية وإضراره بالأقلية.

ب- هناك فرق جوهري بين الفكر والخطاب العام والخاص فيجب الحفاظ على الأول، والأخير له تأثير على العامة لذا يجب أن نسعى إلى كبحه.

ت- ارتفعت مؤخراً شعبية الاحزاب اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء أوروبا، واجتذبت الناخبين على أسس متطرفة لذا لا يجب أن يقال بأنه ليس هناك تهديد أو أن هذه الاحزاب غير ناجحة، لذا فمن واجبنا العمل ضد التهديد المحتمل لمجتمعاتنا من التطرف.

ث- إن مجرد السماح للأحزاب السياسية المتطرفة بنشر آرائهم والدعوة لها يضيفي الشرعية والاحترام عليهم، إلا أن وجودهم يشوه النظام الديموقراطي المقبول من غالبية أفراد المجتمع والذين ليس لهم صلة بالتطرف.

ج- ان دور الحكومة هو صنع القوانين للرقابة والمحافظة على أخلاقيات المجتمع، فإزالة هذا البعد الأخلاقي في سن القوانين سيؤدي إلى زيادة نسبة التطرف والفوضى، لذا من الأهمية تفعيل القوانين التي تحافظ على المجتمع من التطرف.

ح- ان الاحزاب التي تنشأ تحت الارض في ظل الحظر القانوني ستكون قليلة لأن غالبية المجتمع لن تصل إليهم لأن الاحزاب لن تزدهر دون دعم ودعاية جماهيرية.

٢- آراء من يعارضون حظر الأحزاب السياسية المتطرفة:

أ- ان المجتمع لديه بالفعل قوانين تنظم حرية التعبير وتجرم القذف والتشهير،.. الخ، لذلك ننادي بحماية المبادئ الأساسية لحرية التعبير في الممارسة الديمقراطية بأي ثمن، وإلا فإننا نخاطر بالتحول إلى المجتمع الذي تنادي به هذه الجماعات المتطرفة.

ب- السياسيين في الأحزاب المتطرفة قد يشجعون سياسات التعصب والتمييز، نادرا ما يدعون مباشرة إلى القيام بأعمال عنيفة، لذا ما هو الفعل الذي نسعى إلى منعه؟

ت- إن سن قوانين قاسية للحد من تطرف الخطاب السياسي ستكون استجابة غير متناسبة لتهديد محدود.

ث- ان اتاحة الفرصة لإبداء وجهة نظرهم وآرائهم المتطرفة ومكافحتهم في نقاش مفتوح أكثر الطرق فعالية لمواجهتهم وإبراز عيوب وجهة نظرهم فهي في الغالب ضحلة وغير منطقية، بدلا من أن يظهروا وجهة نظرهم بطريقة احادية الجانب لا تعطي فرصة لمواجهتهم مما قد يعطي فرصة لانطباع بصلاحيه دعواهم.

ج- مثل هذه الأطراف تستفيد من الذهاب لتحت الأرض حيث يمكنهم أن يظهروا أنفسهم كشهداء و ضد السلطة، محرومين من فرصتهم في أن يكون لهم رأي. إن مثل هذه المشاعر المتمردة المناهضة للدولة ستكون جذابة لقطاع عريض من المستضعفين والمحرومين في المجتمع الذين يوفرون أرضية خصبة من الأصوات والدعم.

ح- الأحكام الأخلاقية التي تنظم الحياة السياسية مهمة وقوة أو ضعف الديمقراطية يظهر في مدى قبول هذه الأحكام أو تحديها، فمن غير الموضوعي تصنيف حزب كـ "متطرف" أو "أقصى اليمين". فهناك اختلاف كبير في السياسة بين الأحزاب بالإضافة إلى وجهات النظر التي تظهر عن العرق وقد تكون هناك سياسات حول مواضيع تتحدى الوضع الراهن وتستحق مناقشة سياسية جادة.

٢- الكلفة الاجتماعية لعملية التطرف:

تحتوي كثير من المجتمعات العربية على التعدد والتنوع واختلاف مكوناتها الاجتماعية والثقافية، وبدلاً من أن يكون هذا التنوع عاملاً للوحدة والترابط بالدمج والاستيعاب وصهرها في إطار وطني واحد لتصبح عامل قوة، أصبحت عاملاً للفرقة وتفسخ النسيج الوطني، وولدت روح الانتقام والتعصب وغياب الثقة المتبادلة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الصراع والاختلاف بين أبناء البلد الواحد وهو ما عرض الأمن والتعايش السلمي للعديد من المخاطر منها التطرف في الخطاب السياسي والذي يتبناه ممثلي كل جانب للدفاع عن مصالحهم.

وينتج عن تطرف الخطاب السياسي عديد من النتائج التي تعمل على انتشار الصراع والإرهاب وعدم الاستقرار مما يعطل عمليات التنمية والتقدم فنجد أن التطرف يؤدي إلى:

(١) نشوب صراعات بين السلطة والمعارضة حيث تبدأ لفظيا في شكل خطابات حادة من المعارضة تقابلها السلطة السياسية بالتضييق على الحريات العامة والخاصة، وقد تكون السلطة هي البادئة، ثم تتطور إلى أشكال من الانفلات الأمني لتظهر "جماعات متطرفة" معزولة، تستخدم السلاح أسلوبا تزعم فيه أنها تمارس حقها في الدفاع عن الشرعية

المغتصبة أو عن الحقوق المهضومة أو الهوية المسروقة أو استرجاع إرادة الشعب المصادرة...^(١٤)

(٢) غياب الأمن وفقدان السلطة السياسية لهيبتها وتعطيل سيادة القانون، فالحرية كلها يتم تقييدها، وتتعلل معها حركة التنقل للأشخاص والبضائع والأموال والخدمات، وتصبح الرقابة الإدارية والقضائية والأمنية الصارمة قيوداً إضافية على الحقوق السياسية والمدنية وعلى الحريات العامة. وتضطرب سوق السلع والخدمات والعمل بسبب تباطؤ الدورة الاقتصادية والتنموية وكساد التجارة وهروب رؤوس الأموال وفساد مناخ الشراكة والأعمال وتتعلل المشاريع الكبرى نتيجة خوف "رأس المال" من المجازفة تحت تهديدات التطرف والإرهاب. واستمرار استهداف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما المواصلات والاتصالات والمرافق العامة والساحات والفنادق والمطاعم، وتخريب صناعة السياحة، التي تندرج جميعها ضمن ما يُطلق عليه في أدبيات مكافحة الإرهاب «الأهداف الرخوة»؛ مثل: هجمات الأقصر في مصر.^(١٥)

(٣) تشوه صورة البلد الذي يكثر فيه الحديث عن العنف والإرهاب، أو تنفذ فيه عمليات إرهابية (مهما كانت طبيعتها) فقلّ حركة الملاحة الجوية والبحرية باتجاهه، ويتناقص عدد السائحين، ويتم إدراجه على سلم التصنيفات الدولية على أنه بلد مخاطر، وتجتهد الدول المدافعة ظاهرياً عن حقوق الإنسان والحريات بتحذير رعاياها من احتمالات عمليات إرهابية.. الخ، فينهار اقتصادها وتتفاقم مشكلاتها الاجتماعية والسياسية والتنموية... ويصبح بلداً مهدداً بالتفكك. إن المجتمعات التي تستفحل فيها ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، وتدوم طويلاً حتى تصير حالة اجتماعية مألوفة، هي مجتمعات مهددة بالزوال، أو بالتفكك الاجتماعي والسياسي والانقسام إلى كيانات صغيرة هشة.^(١٦)

(٤) نشوء جماعات العنف والإرهاب التي تعتمد عادة أساليب حرب العصابات وتعتمد على المتطوعين من "الانتحاريين" ممن يسمونهم "الفدائيين" الذين يتحولون إلى "أحزمة ناسفة" وقنابل موقوته ويستهدفون الإثارة الإعلامية التي تبدأ بفرقة في نقاط حساسة للفت إنتباه الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي، وتنتهي بتجنيد المزيد من المغامرين، فلا تنفع في صدهم عن عقيدتهم جهود قوى الأمن وحدها ولا توهن العمليات النوعية عزائمهم، ولو فقدوا العشرات من عناصرهم، لأن أعدادهم تتزايد، كلما زاد الظلم عليهم في نظر بعض هواة البطولات.^(١٧)

(٥) ونتيجة عدم الاستقرار وانتشار عمليات العنف والإرهاب يتعرض الآلاف من الأشخاص والأطفال الصغار للخطر الشديد والضغط والصدمات النفسية وانتشار التشوهات والإعاقات نتيجة التفجيرات، فتجعلهم غير قادرين على العمل ويحتاجون إلى دعم ورعاية متخصصة لسنوات قادمة تستنزف موارد البلد.^(١٨)

(٦) وتحطيم وتفكيك بنية الدول والمجتمعات بشكل واسع وعميق، يرفع التكلفة الاقتصادية – الاجتماعية لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتأهيل وإعادة تأهيل البشر، ولاسيما النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنه يغيّر سلباً في سلوك الدول والمجتمعات ولاسيما المستقبلية للاجئين لا اعتقادهم بأن اللاجئين يؤثروا سلباً في فرصهم الاقتصادية في العمل والتشغيل واستنزاف البنية التحتية لهم، ويترك الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات التطرف والإرهاب نهياً لعدم الاستقرار، ويحولها إلى دول فاشلة لا تستطيع المحافظة على كيانها وحماية مواطنيها.^(١٩)

(٧) فقيام النظام السياسي على أسس المحاصصة والطائفية والقومية، يساهم في خلق هويات طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما يفقد النظام إمكانية بناء مؤسسات الدولة القوية، والحفاظ على أهم مقومات التسامح والسلم الأهلي، كما أن الخلافات بين مختلف المكونات السياسية غير الواعية لذاتها ومدى خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد، يساهم بشكل أو بآخر في زرع ثقافة الانقسام بدلاً من الوحدة والمشاركة الفعلية في بناء الوطن.^(٢٠)

٣- السلام الاجتماعي:

في المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية، بل إن السلام لا يعني فقط غياب العنف بكافة أشكاله بل يعني كذلك صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها من سيادة حالة الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة. فالسلام إذن هو حالة إيجابية في ذاتها (من الاستقرار والهدوء)، أكثر من كونه غياباً لحالة سلبية مرفوضة.^(٢١)

والسلم كلمة تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان، ورغبة جامعة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفاً نبيلاً لجميع الأمم والشعوب، والسلام الاجتماعي هو حالة السلام والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه. فمن أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، وضعفها دلالة سوء وتخلف.^(٢٢)

إن الحفاظ على المجتمع الإنساني من الاختلال والاضطراب وبقاء أمنه واستقراره هدف شرعي، وسلامة المجتمع تقتضي منع تجاوز الحدود وإطلاق الحرية الفردية وتغليب المصلحة الخاصة، وذلك إذا تعارضت بالمصلحة العامة لأن كثيراً ما يكون في تحقيق المصالح الخاصة جلب ضرر للمصلحة العامة. فالسلام الاجتماعي هو التوازن بين المصالح العامة والمصالح الخاصة وفي حالة تعارض المصلحتين يجب التضحية بالمصلحة الخاصة أو الغائها لمنع تغليب المصلحة الخاصة على المصالح العامة لأن حماية كيان المجتمع أولى وأهم من حماية مصالح الأفراد.^(٢٣)

كما يعرف السلام الاجتماعي بأنه توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما، أو بين مجتمعات أو دول.^(٢٤) وبأنه ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراف مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي الآخر وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها وحل المشاكل بالإتفاق دون عنف.^(٢٥)

ومن أهم مقومات السلام الاجتماعي الآتي:^(٢٦)

١. السلطة والنظام:

لا يستغني أي مجتمع عن سلطة حاكمة ونظام سائد، يتحمل إدارة شؤون المجتمع، وتعمل القوى المختلفة تحت سقف هيئته وإلا كان البديل هو الفوضى، وتصارع القوى.

٢. العدل والمساواة:

المجتمع الذي يتساوى الناس فيه أمام القانون، وينال كل ذي حق حقه، ولا تمييز فيه لفئة على أخرى، تقل فيه دوافع العدوان، وأسباب الخصومة والنزاع، أما إذا حدثت ممارسات الظلم والجور، فالطرف الذي يحظى بالامتيازات يشعر بالحصانة والعلو مما قد يدفعه للطغيان

والعدوان، والطرف الذي يقع عليه التمييز يشعر بالغبن والاضطهاد، فيضعف ولاؤه لمجتمعه ووطنه، ويتحین الفرصة للإنتقام وإعادة الاعتبار.

٣. ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع:

فإذا كان المجتمع يعيش نوعاً من التنوع والتعدد، في انتماءاته العرقية أو الدينية أو المذهبية، أو أي من التصنيفات، فيجب أن يشعر الجميع وخاصة الأقليات بضمن حقوقها، ومصالحها المشروعة، في ظل النظام والقانون ومن خلال التعامل الاجتماعي.

٤- آليات تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية:

إن التطرف الفكري والديني والإيديولوجي، هو اعتقاد راسخ في ضمير معتنقيه، وكل النشاطات العنيفة والإرهابية المنبثقة عنه هي نتاج طبيعي لأصل "عقيدة التطرف" لذلك فكل محاولة لمعالجة هذه الآثار دون بحث جذورها وكشف أسبابها، هي محاولة لتقويم الظل (الآثار والتداعيات) بدل التركيز على تقويم العود (الأصل والأسباب) والحكمة تقول: "لا يستقيم الظل والعود أعوج"^(٢٧)

ومادام التطرف قد طور أدواته ووسع جغرافية حركته وانتقل من مرحلة العنف المحلي إلى طور الإرهاب الدولي، فلا مناص من أن يضطلع المفكرون ومؤسسات المجتمع المدني بمهمة جديدة هي تطوير الفكر الحر لمواجهة مدّ موجة العنف العاتية بأساليب متطورة ومتنوعة تتكافأ مع هذه التطورات الدولية باقتراح مقاربات عملية تسهم في الجهد المشترك لمعالجة الفكر المتطرف وامتداداته الإرهابية في العالم كله.^(٢٨)

والسلام الاجتماعي في المجتمعات التي يطغى عليها الاختلاف والتنوع العقائدي يحتاج إلى تقريب المسافات والمحافظة على بناء السلم؛ فهو مسؤولية الجميع، ومن مقومات السلم الاجتماعي وجود السلطة والنظام، ثم تحقيق العدل والمساواة^(٢٩)

فقضية السلم الاجتماعي ليست قضية ترف، بل هي مسألة ترتبط أساساً بالضرورات الخمس التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لتحقيقها، وهي: (حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل) حيث أن الضروريات من أهم المقاصد التي إعتنت بها الشريعة الإسلامية، وأمرت بالمحافظة عليها وثمرتها ذلك تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي.^(٣٠)

وتعتمد آليات تحقيق السلام الاجتماعي على عدة أركان يجب أن تتوفر هي:^(٣١)

(١) الإدارة السلمية للتعددية.

فهي تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضاً مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل.

(٢) الاحتكام إلى القانون

يمثل "حكم القانون" هو أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات. ويعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية:

- ١- الأفراد متساوون أمام القانون. ٢- اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً للجميع.
- ٣- يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي. ٤- تطبيق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول. ٥- تنفذ الأحكام الصادرة بحزم دون تسويق أو تأخير.

وغياب بعض هذه المعايير يدفع الأفراد إلى الاستناد إلى قوانين من صنعهم، مثل البلطجة، والرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر على السلام الاجتماعي في المجتمع.

(٣) الحكم الرشيد

يحتاج السلام الاجتماعي إلى الديمقراطية. والحكم الرشيد Good Governance والحكم الرشيد الذي يتميز بالاتي: المساءلة Accountability والشفافية Transparency وتمكين Empowerment الأفراد وتوسيع قدراتهم، والمشاركة Participation وتشجيع الأفراد علي المشاركة في العمل العام، ومحاربة الفساد Corruption وهو سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

(٤) حرية التعبير

أن يتاح لكل فئات المجتمع مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وطموحاتها.

(٥) العدالة الاجتماعية

وتقتضي أن يحصل كل شخص على فرصة حياتية يستحقها بجهده، وعرقه.

(٦) إعلام المواطنة

يقصد بإعلام المواطنة أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام. ولا يوظف الإعلام- كأداة صراع- سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو دينيا.

(٧) ذاكرة العمل المشترك.

تجاوز لحظات الفرقة والصراع بما يسمح ببنيان المجتمع على أسس سليمة من التجانس، والتلاحم، والاحترام المتبادل. والتأكيد المستمر على ذاكرة العمل المشترك، وتذكر لحظات الوحدة، ونقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة.

ولكي نحدث التوازن في خطاب الاثارة والفتنة والكراهية الموجود الآن، لابد أن ندخل مفهوم التسامح، وهو نقيض الكره الذي يؤدي الى التطرف، واذا نجحنا في ترسيخ قيم التسامح والمحبة وقبول الآخر في المجتمع نستطيع بذلك توفير مساحات عادلة من الحريات لكل أطراف وطوائف المجتمع ومن دون أن يشعر أحد مكونات المجتمع انه يتعرض للالغاء والتهميش، والتسامح يبدأ من الأسرة ومن التعليم المبكر.^(٣٢) فيتضمن مفهوم التسامح قيمة العيش المشترك ومواجهة المصير الواحد على مستوى الجغرافيا أو الثقافة، بحيث يعمل الجميع لتحقيق الأهداف الانسانية المشتركة في ظل تعددية تبني ولا تهدم.^(٣٣)

٥- أساليب العلاج التي يمكن مواجهة تطرف الخطاب السياسي من خلالها:

العمل على نشر الوسطية وقيم التسامح والمحبة وعدم تخوين الآخرين أو تكفيرهم، ومحاربة الطائفية والمذهبية والمحاصصة، فيجب أن تتضافر وتتكامل جهود كل أجهزة الدولة والنخب والفعاليات المدنية حول هذا الهدف كأحد أدوات معالجة التطرف في المجتمع وذلك من خلال:

١. التربية الأسرية:

تعد الأسرة هي خط الدفاع الأول ضد التطرف بوعي الوالدين ووسطيتهما وحرصهما على نمو الابناء في مناخ خالي من التطرف والتعصب لأي مذهب أو طائفة....إلخ، كما أن وعي الآباء ويقظتهم بالعوامل التي يمكن أن تؤثر على أبنائهم كالتقاء الأصحاب والرفقاء والمراقبة الواعية لما يتعرضوا له من محتوى تبثه القنوات الفضائية ومواقع شبكة الانترنت لهو من الأدوار والعوامل الهامة في تفادي التطرف ونشر قيم التسامح والوسطية والانتماء الوطني.

٢. التعليم والمناهج التربوية:

مراجعة المناهج والمحتوى بحيث لا يكون فيها ما يدعو للتطرف والكرهية، والعمل على احتوائها على كل ما يعزز السلام الاجتماعي من محتوى يظهر القيم الوسطية والعيش المشترك، والوقاية من التطرف والتوعية بما يمكن أن يؤول إليه المجتمع جراء التطرف.

٣. وسائل الاعلام:

يجب وضع آليات لدور الاعلام في نشر ثقافة التسامح ومكافحة التطرف وبت واحياء القيم الأخلاقية التي تشجع على الاعتراف بالآخر، وتقدير التعددية والاختلاف باعتبارها ظاهرة طبيعية لا بد من احترامها وتحويلها الى فرص للتضامن والتكاتف بين الثقافات المختلفة، فرغم أن نشر قيم التسامح ومكافحة التطرف هي مهمة المؤسسات الاجتماعية والتربوية والثقافية بمختلف أنواعها، إلا أن المسؤولية الكبرى في تحقيق هذه المهمة تقع على عاتق وسائل الاعلام بكل فئاتها، نظراً لقدرة الاعلام على الوصول الى الملايين والتأثير فيهم من خلال نشر سلسلة القيم الأخلاقية التي تحض على العيش المشترك وذلك من خلال:

أ- تصحيح كثير من المفاهيم المغلوطة لدى العامة في امور السياسة والدين والعلاقات الاجتماعية. وبناء رأي عام مساند لقيم التسامح على مستوى أفراد المجتمع. وفضح الخطاب السياسي المتطرف وتعريفه أمام العالم من خلال حملات اعلامية مكثفة. وتركيز الخطاب الاعلامي على ما يجمع ولا يفرق وعلى القواسم المشتركة ويصبح أكثر احتضاناً لقيم التسامح ومكافحة التطرف واستيعاب الآخر والعيش المشترك.

ب- تنمية وعي ومهارات الجماهير في كشف الخطاب السياسي المتطرف من خلال التفكير الناقد للتصدي لدعوات القادة السياسيين المتطرفين في خطاباتهم، كما يجب أن يكون هناك هيئة رقابية على كل ما يتم بثه على منصات الاعلام المختلفة وشبكة الانترنت يكون لها معايير وأطر يتفق عليها ويروج لها في المجتمع لتكتسب قوة وشرعية تضمن تصديها للخطاب المتطرف من أي اتجاه سياسي ولو على شأنه، ووقف القنوات التي تبث الفتنة في المجتمع.

ت- استثمار آراء رموز المجتمع ومفكره في الحض على التسامح ونبذ التطرف والكرهية وإعادة بناء المنظومة الفكرية والثقافية لأفراد المجتمع عبر زيادة الوعي السياسي والاجتماعي والفكري لدى أبناء المجتمع من خلال إبراز قيم الوسطية والإعتدال ودورها في التعرف على الأحداث والمشكلات بنظرة واقعية لا مثالية، عبر ترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر، بعيداً عن أحادية الرأي والتطرف المقيت، وصولاً إلى قنوات مشتركة تساعد على بناء تصورات ومقترحات لكيفية مواجهة تلك المشكلات مستقبلاً. (٣٤)

٤. التشريعات والقوانين:

إنشاء هيئة للرقابة والمحاسبة على الخطاب السياسي وفق معايير محددة لمنع أي تطرف، ووضع معايير لمنع انشاء أي أحزاب أو كيانات تقوم على أساس العرق والطائفة والمذهبية، وتطبيق القانون بحسم على الجميع وترسيخ قيم العدالة دون تمييز أو محاباة، وسن التشريعات التي تجرم الدعوة للتطرف، وللطائفية بكافة أشكالها.

وفي المقابل العمل على إتاحة حرية التعبير، حيث أن الأفكار المتطرفة تنمو وتزدهر في المناخ والبيئة السلطوية، التي لا تتيح التفكير الناقد وحرية التعبير، فالأفكار

المتطرفة في الغالب أفكار هشة تعتمد على مغالطات وتستغل البيئة المغلقة، بعدم وجود من يناقشها ويثبت زيفها، فتنمو وتزدهر وتكتسب المناصرين، لذا فأهم ما يمكن محاربة التطرف به هو توفير مناخ يتسم بحرية التعبير في نطاق من الشفافية وتبادل الآراء. إلا أن وجود من يعبرون بغضب على ذلك ويرفضونه تحت ستار الحفاظ على الأعراف الدينية هم من يتسببون في زيادة وصعود معدل التطرف.^(٣٥)

٥. التوزيع العادل للثروة والسلطة:

ان السبب الرئيس في التحزب والتطرف واستدعاء المناصرين هو الاحساس بالغبين أو ضياع الحقوق أو الظلم لذا يجب انشاء الهيئات التي تساعد على الرقابة واطاحة الشفافية وتمكين كافة طوائف المجتمع للحصول على مقدار عادل من الثروة والسلطة والتيقن من العيش في مناخ يتيح العدالة وسلطة القانون على الجميع.

كما أن تجاوز مظاهر التطرف السياسي والكراهية والغلو يتطلب وجود بيئة سياسية ملائمة تسعى لإحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن وفق أسلوب موضوعي وعقلاني، ففي كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول ذات الطابع التعددي، أصبحت قوتها في تعدد الجماعات فيها، إذ استطاعت قياداتها السياسية أن تخلق أجواء من الحرية والديمقراطية والتسامح والتعايش القائم على الأسس الوطنية بعيداً عن الانتماءات الأثنية الضيقة.^(٣٦)

وفي النهاية فإن فشل أو تعثر جهود استعادة النظام التي قام بها كل الفاعلين السياسيين في السنوات الماضية، توفر كل المسوغات الموضوعية والأخلاقية لعودة السلطوية، وتأجيل الخيار الديمقراطي، فإن طريق الإنقاذ والأمل في استعادة النظام أمسى صعباً وضيقاً، وأصبح عدم الاستقرار السمة العامة للعالم العربي على مدى سنوات وإلى اليوم، مما جعل السلطوية الوطنية كنهج سياسي صاعد بالمنطقة مطلباً مشروعاً للإنقاذ السياسي، جعل من السلطوية خياراً عقلانياً لاستعادة النظام، بدعوى الوجود تحت مظلة السلطوية أولى من الفناء في طريق البحث عن الديمقراطية.^(٣٧)

سادساً: نتائج الدراسة

- الخطاب السياسي المتطرف يظهر في الدول والمجتمعات النامية أو المتقدمة على حد سواء، والاختلاف هو في أسباب وجوده وطرق وأساليب مواجهته.
- الخطاب السياسي المتطرف يستغل الاختلاف بين المذاهب، ويغذى الصراع المذهبي والفئوي والطائفي وسيستمر ما لم يتم سن قوانين وتشريعات تجرمه.
- يتسم الخطاب السياسي المتطرف بالقدرة على التضليل والخداع، وتشويه الحقائق، وتبرير الغايات، والتبسيط المخل، والميل إلى الخلاف والصراع، والتناقض الفكري - السلوكي.
- التطرف السياسي ظاهرة مركبة وأسبابها كثيرة تسهم في إنتاجه بنسب متفاوتة، ومنها ما هو ديني أو فكري أو اجتماعي أو نفسي أو اقتصادي....إلخ.
- إن الخطاب السياسي القائم على أسس المحاصصة والطائفية، يحد من إمكانية بناء مؤسسات دولة قوية وطنية جامعة.

- لا يتورع السياسيون عن استغلال واستخدام الدين ورجالة في تحقيق مآربهم السياسية، فالخطاب الديني يعد وسيلة من وسائل وأدوات السياسي في التعبئة، وإضفاء الشرعية، وتبرير استخدام العنف.

- يوظف السياسيون حاجة أفراد المناطق الفقيرة والمحرومة لتبرير خطاباتهم المتطرفة وحشد الأنصار للوصول لمآربهم الشخصية.
- يلعب الاعلام غير المسئول دور هام في نشر الخطاب المتطرف، وإن أخطر أنواع التطرف هو تطرف الخطاب السياسي حيث يولد العنف والإرهاب وأخطرهم العنف السياسي المسلح.
- يؤدي التطرف السياسي إلى غياب الأمن وفقدان السلطة السياسية لهيبتها وتعطيل سيادة القانون، وتعطيل النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي انتشار الفقر الحرمان مما يوجد بيئة مناسبة لزيادة التطرف.
- إن التطرف السياسي يؤدي لتفكيك وبناء الدول والمجتمعات بشكل واسع وعميق، مما يؤدي لرفع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإعادة بناء مؤسساتها وبتكرها تعاني من ارتفاع معدلات الصراع والإرهاب ويحولها إلى دول فاشلة لا تستطيع المحافظة على كيانها وحماية مواطنيها.
- وفي النهاية:**

فإن استمرار الشحن من خلال الخطابات السياسية المتطرفة يولد الصراع بين مختلف مكونات وطبقات الشعب في أي مجتمع على أسس مناطقية أو مذهبية أو طائفية وهذا كفيل بتفكيك الدول وزوالها وخضوع الجميع تحت هيمنة المحتل، لذا أن الأوان لليقظة وتغليب الصالح العام والدفاع عن الهوية الوطنية والانتماء وأن يعي الكل بأن بقاء الوطن فوق الجميع.

الإحالات

- (١) اليمين المتطرف في أوروبا يزيد وتيرة جرائم الكراهية ضد المسلمين
Available at: <https://hafryat.com/ar>
- (٢) غمدان الدقيمي: الخطاب الديني في تاريخ الصراعات هو وسيلة السياسي، ٢٠١٨.
Available at: <https://www.almushahid.net/?p=24785>
- (٣) حبيب أديب شحادة: التطرف في سوريا بين البعدين السياسي والديني، ٢٠١٦.
Available at: <http://m.almayadeen.net/articles/blog/803862>
- (٤) رافايل لوفيفر: الجذور الاجتماعية- السياسية للتطرف السلفي في لبنان، مارس ٢٠١٨.
Available at: <https://carnegie-mec.org/2018/03/27/ar-pub-75894>
- (٥) معاني وتعريفات التطرف.
Available at: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar->
- (٦) الانحراف الفكري دراسة وتحليل، ٢٠١٠.
Available at: <https://www.assakina.com/studies/5304.html>
- (٧) جريدة النهار الكويتية: ما أسباب انتشار التطرف الفكري في الخليج والمنطقة العربية؟، العدد ٢٥٧٣ - ٢٠١٥/٠٩/٢٨
Available at: www.annaharkw.com/annahar/ArticlePrint.aspx?id=594364&mode=doc
- (٨) الانحراف الفكري دراسة وتحليل، مرجع سابق.
- (٩) مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، المعيشية، والسياسية وتأثر الحقوق المدنية)، ٢٠١٦.
- Available at: <https://no-terrorism.com/kashf-w-muealajat-altatarruf/risks-and-effects-of-extremism-and-terrorism-and-methods-of-treatment.html>
- (١٠) جريدة النهار الكويتية: ما أسباب انتشار التطرف الفكري في الخليج والمنطقة العربية؟، مرجع سابق.

(١١) زياد أحمد أبو شريعة: أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، هدي الإسلام، الأردن، مج ٥٩، ع ٣، ٢٠١٥، ص ص ٢٧: ٣٢.

(١٢) سليم كاطع علي: الإعتدال السياسي من أجل لتصحيح وتقييم العملية السياسية في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧.

Available at: <http://mcsr.net/news250>

(13) Extremist Political Parties Should Be Banned

Available at: <https://debatewise.org/debates/2645-extremist-political-parties-banning-of/>

(١٤) مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها، مرجع سابق.

(15) Sachs, Jeffrey, “International Economics: Unlocking the Mysteries of Globalization”, Foreign Policy, U.S.A. No. 110, spring 1998, P. 97

(١٦) مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها، مرجع سابق.

(١٧) المرجع السابق.

(18) Perl, Raphael, (2006), Terrorism and National Security: Issue and Trends, Crs Issue Brief for Congress. Updated March 9, 2006: <https://fas.org/sgp/crs/terror/IB10119.pdf>, p.1.

(١٩) سعود الشرفات: آثار ظاهرة الإرهاب على آليات العولمة الاقتصادية، ٢٠١٧.

Available at: <http://www.mominoun.com/articles>

(٢٠) سليم كاطع علي: مرجع سابق.

(٢١) مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان: مفهوم السلام الاجتماعي، ٢٠١٠.

Available at: <http://tfpb.org/?p=81>

(٢٢) السلم الاجتماعي .. مقوماته وحمايته.

Available at: <https://www.islam4u.com/ar/maghalat/>

(٢٣) إسماعيل آدم عبد الرحمن ادم: مرتكزات السلام الاجتماعي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ٢٨، ٢٩.

(٢٤) خالد بن محمد البدوي: الحوار وبناء السلم الاجتماعي، الرياض، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١١، ص ١٢.

(٢٥) الغروي: السلم الاجتماعي في القرآن والحديث، نقلاً عن محمد عميم إحسان البركتي: التعريفات الفقهية، ج ١. دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، ص ١٨.

(٢٦) حسن الصفار: مقومات السلم الاجتماعي، ٢٠٠١.

Available at: <https://www.saffar.org/?act=artc&id=758>

(٢٧) مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها، مرجع سابق.

(٢٨) مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها، مرجع سابق.

(٢٩) صناعة السلم الاجتماعي.

Available at: <http://www.bnialharth.net/articles/9405685.html>

(٣٠) محمد سليمان المومني: السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد ٢٦، ج ١، ص ص ١٤١: ١٣٢.

Available at: IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

(٣١) مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان: مفهوم السلام الاجتماعي، ٢٠١٠، مرجع سابق.

(٣٢) جريدة النهار الكويتية: ما أسباب انتشار التطرف الفكري في الخليج والمنطقة العربية؟، مرجع سابق.

(٣٣) جريدة النهار الكويتية، المرجع السابق.

(٣٤) سليم كاطع علي: مرجع سابق.

(35) Wanna Defeat Violent Extremism? Then Protect Free Speech



Available at:

<https://www.religiousfreedominstitute.org/cornerstone/2017/7/3/wanna-defeat-violent-extremism-then-protect-free-speech>

(٣٦) سليم كاطع علي: المرجع السابق.
(٣٧) امجد جبرون: استعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية(مراجعة نقدية لواقعة الربيع العربي)، مؤسسة مؤنمون بلا حدود، المغرب، ٢٠١٨، ص ص ١٤:١٢.